ادارة حركة شيلي الجنرال (احتياط) متتياهو بيليد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي، وقال بيليد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو اطلاق النار على الاقدام، فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقتحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أربع. ان أيدي حكومة الليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والاراضي المحتلة... ان الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها اقامتها الا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال لياقامها، فستكون دولة التمييز العنصري في الشرق الاوسط» (الفجر، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست نوفيق طوبي، من كتلة حداش، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، لبحث ملابسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الامن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (المصدر نفسه).

كذلك بعثت حركة السلام ببرقية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبته فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، ان استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنان من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط، ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فعليين في اقتراف التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشان السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض ــ اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر الحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بارجاء النقاش حوله انتظاراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولاتنا انسيانه أو تأجيله. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحصاءات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخر، وتساءل «... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط؟ أو مثل جنوب افريقيا التي مازالت صامدة لتمتعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والصمود في هذه العزلة المستمرة؟» (عل همشمار، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما أجمعت الصحافة الاسرائيلية على أن مايجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامنت مع مذابح صبرا وشاتيلا، وان ماتتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الأمر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وان مايجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم، وقال الدكتور بيرهيث المتحدث باسمهم، انهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: «يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة». أما الدكتور دينيس جونز، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جئنا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الاكاديمية لا السياسية. وبغض النظر عن رأينا السياسي لا نوافق على التوقيع. فتأييدنا لـ ــ م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي نقوم بتدريسها».